مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.645
4 March 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والاربعين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كريستو هالاتشيف (بلغاريا)

GE.93-60403 ٤٢٤٤ح (A)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٤٥ لمؤتمر نزع السلاح .

وأود في البداية أن أرحب ترحيبا حاراً ، نيابة عن المؤتمر وبالاصالة عن نفسي ، بزائرين مرموقين سيشاركان في جلستنا العامة اليوم . وهما: نائب وزير خارجية كولومبيا سعادة السيدة ويلما زافرا ، التي تمثل بلدا غير عضو يشارك في أعمال المؤتمر . وقد أعرب مؤخرا عن اهتمامه بأن يصبح عضوا جديدا فيه . وهذه هي الزيارة الاولى التي تقوم بها سعادتها للمؤتمر . لذا فإنني أتمنى لها كل توفيق في أداء مهمتها في جنيف . والزائر الآخر هو مدير ادارة شؤون السياسة الامنية والتعاون في أوروبا بوزارة خارجية هنغاريا معادة السفير إستيفان غيارماتي ، الذي سيخاطب المؤتمر اليوم كأول متكلم . ويعبر وجوده هنا عن الدور النشط الذي تضطلع به هنغاريا في أعمالنا . ويشترك السفير غيارماتي في مفاوضات متعددة الاطراف هامة ويسعدني أن أراه بين ظهرانينا ، وإني لعلى ثقة من أن أعضاء المؤتمر سيتابعون بياني زائرينا باهتمام خاص .

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو هنغاريا واليابان والولايات المتحدة الامريكية والصين وايرلندا وكولومبيا . وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا السفير غيارماتي .

السيد غيارماتي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، لقد أعرب وفد هنغاريا من قبل عن تهانيه بمناسبة رئاسة بلغاريا للمؤتمر . ولكن اسمحوا لي أيضا بأن أتقدم بصفتي الشخصية لاكرر تأييدنا الكامل لكم في أدائكم لهذه المهمة المثقلة بالمسؤوليات . وأود أيضا أن أعرب عن سروري لأن يكون لي الشرف بعد سنوات طويلة من التعامل في قضايا الامن الاوروبي ، وبعد أن أتيحت لي الفرصة لاكون أحد المشاركين المحظوظين في وضع معاهدات هامة لتحديد الاسلحة ، لمخاطبة الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة للمجتمع الدولي المعنية بنزع السلاح .

بانتهاء الحرب الباردة ، وزوال الطابع ثنائي القطبين الذي كان يهيمن على الشؤون العالمية ، دخلت دبلوماسية تعدد الاطراف حقبة جديدة . لقد بدأ البعض يتناسون مسألة تحديد الاسلحة بما يوحي بأنها فقدت أهميتها . وإني مقتنع بأن ذلك قد يكون أمرا يدعو إلى الاسف ، إذ أن السنوات القادمة ستثبت انهم كانوا على خطأ . وهذا يعني ، بالنسبة لمسألة نزع السلاح المتعدد الاطراف أن هناك ضرورة ملحة لتطبيق فكر جديد ونُهج جديدة في مواجهة كل التحديات ، ولا سيما التحديات الجديدة الآخذة في الظهور للسلم والاستقرار والامن . ومن الحقائق التي نرحب بها أن آليات نزع السلاح المتعدد الاطراف ، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح في المقام الاول . تحاول أن تكيّف

نفسها مع الواقع الحي . وخير شهادة على ذلك الوثيقتان اللتان اعتمدهما المؤتمر مؤخراً ، واللتان ستحالان إلى الدورة المستأنفة للجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة .

لقد كان انتشار الاسلحة ، لا سيما أسلحة التدمير الشامل ، من شواغل الامن الرئيسية في العقود الماضية . وتم وضع عدد من الاتفاقات الدولية - على الصعيدين العالمي والاقليمي - يجري تنفيذها الآن ، وهي تتناول جميعها جانب خاص من جوانب الانتشار . وكان العنصر الاكثر تحديدا ، وربما الاهم ، في هذه السلسلة من الصكوك القانونية معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وفي الوقت نفسه ، لا تقتصر جهود عدم الانتشار على الميدان النووي ، ويجب ألا تكون كذلك . فاتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الاسلحة الكيميائية التي أبرمت مؤخرا والتي تعدّ من أعظم الانجازات التي تحققت في ميدان تحديد الاسلحة - هاتان الاتفاقيتان ذواتا صلة وثيقة بقضية عدم الانتشار .

لقد تطور مفهوم كبح جماح الانتشار على مرّ العقود . وكان عدم الانتشار في الماضي مرادفا إلى حد كبير لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل . والواقع أن شواغل عدم الانتشار كانت تقتصر أساسا على خطر انتشار الاسلحة النووية . وقد طبق هذا المصطلح بعد ذلك على الاسلحة الكيميائية والبيولوجية أيضا ، ثم طبق كذلك على نظم إيصال أسلحة التدمير الشامل . ونرى اليوم أن جهود عدم الانتشار تتصل بمكدّسات الاسلحة التقليدية المفرطة والمزعزعة للاستقرار . وينبغي أن تظل كذلك . ونجم تطور هذا المفهوم والتدابير ذات الصلة المضادة للانتشار عن التهديدات المباشرة التي شكلها انتشار أنواع مختلفة من الاسلحة . وواكب الاهمية المتزايدة لهذه القضية ظهور أوجه جديدة للانتشار مثل النتائج المحتملة لتفكيك أوصال الاتحاد السوفياتي السابق أو ما كشف عنه البرنامج النووي السري للعراق . وأدت هذه التهديدات الجديدة إلى جعل الكثيرين من الناس يظنون أن الماضي كان يعتبر حقبة استقرار ، وبالتالي أقل خطرا من الحاضر . وأريد أن أرفض هذه الآراء باسم كل الامم التي دفعت غاليا جدا ثمن ذلك الاستقرار .

بل إن الوقت قد حان في الواقع للارتقاء بجهود عدم الانتشار إلى مستوى من نوعية جديدة . وينبغي أن يكون أحد الاتجاهات الجديدة هو دعم المعايير العالمية القائمة بتحقيق طابعها العالمي الحقيقي وبتعزيز نظام التحقق . وفي الوقت ذاته ، تزداد أهمية إنفاذ هذه المعايير العالمية . ونعتقد أن مسؤولية مجلس الامن الدولي عن صون السلم والامن الدوليين تقتضي أن يكون اشتراكه في هذا الميدان أكثر نشاطا وأوسع نطاقا .

ومما لا جدال فيه ان قضية عدم الانتشار يمكن تناولها على أفضل وجه في إطار تعددية الأطراف . ومن الواضح أن المسائل المتصلة بأسلحة التدمير الشامل لها بعد يمتد بما يتجاوز بكثير البلدان أو المناطق المعنية مباشرة وله تأثير كبير على الأمن العالمي . ومما يعبر عن الاعتراف بهذا العنصر حقيقة أن التنفيذ الفعال للترتيبات الاقليمية لعدم الانتشار يتطلب أيضا مساهمة الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وتعبيرا عن النهج العام لحكومة بلدي ، أكد وفد هنغاريا في بيان أدلى به مؤخرا أن منع الصراعات المسلحة يعتبر من أولويات جدول أعمال الأمن . وقد قيل أيضا أن ذلك يمكن أن يتحقق باستخدام العديد من أدوات الدبلوماسية الوقائية الدولية . وينبغي أن تشمل هذه الأدوات بالتأكيد الجهود الدولية لكبح جماح انتشار الأسلحة . وأود أن أطلع مؤتمر نزع السلاح على سياسة هنغاريا في هذا الصدد . وإذ يفعل وفد بلدي ذلك ، فإنه يعتزم المساهمة في المشاورات غير الرسمية الهامة بشأن عدم الانتشار بكل جوانبه .

لقد أصبحت مسائل عدم الانتشار محطّ اهتمام رئيسي في سياسة نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تنتهجها جمهورية هنغاريا ، وهي بلد لا يمتلك ، وليست لديه أية نية لأن يمتلك أي نوع من أسلحة التدمير الشامل . وفضلا عما نوليه تقليديا من تأييد والتزام راسخين بمبادئ عدم الانتشار ، فإن اهتمامنا هذا يعود أيضا إلى حقيقة أن الشواغل حول الانتشار أخذت تتصدر جدول أعمال التعاون الأوروبي . ونظرا لأننا نتضرر من هشاشة البيئة الأمنية ، فإننا نرى انه من الضروري أن تُدعم مكانة الاتفاقات الدولية ذات الصلة وذلك بتحقيق توافق آراء دولي قوي حولها . ونرى في هذا الصدد انه من الحتمي أن تلتزم جميع الدول الجديدة التي اندمجت الآن في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهذه الركائز الأساسية للأمن الدولي والأمن الأوروبي .

وفي رأينا أيضا أن الآليات الاستشارية الدولية ، التي تستهدف منع انحراف التكنولوجيات والمعدات والمواد ذات الاستخدام المزدوج والتي تتصل باقتناء أسلحة التدمير الشامل ونظم ايصالها ، ما زال لها دور هام تضطلع به . إننا نؤيد أنشطة آليات التشاور الدولية المعنية ، ونعلن استعدادنا للمساهمة فيها . وقد ساعدنا تعاوننا معها إلى حد كبير في صوغ سياسة عدم الانتشار الهنغارية . وإذ نضع في اعتبارنا التحديات التي نواجهها ، فإننا نعلق أهمية خاصة على نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ، الذي نأمل في أن نتمكن من الانضمام إليه في المستقبل القريب .

وإذ نتطرق إلى بعض الموضوعات الخاصة بعدم الانتشار ، فإننا نعتبر المكّون النووي ذا أهمية أساسية . وقد زاد التأكيد على دور معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين في عام ١٩٩٢ عندما قرر عدد من الدول ، بما في ذلك دولتان حائزتان للأسلحة النووية ، الانضام إلى هذا الصك القانوني . ومما له دلالة خاصة أن جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي أصبحوا الآن من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار . ومما لا شك فيه أن هذه الحقيقة سيكون لها تأثير مفيد على الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار وضمان تنفيذه تنفيذا كاملا .

ولئن كنا نرحب بالزيادة التي تحققت في عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والاتفاقات البارزة التي تم التوصل إليها في ميدان نزع السلاح النووي والتي أسهمت في تحسين المناخ السياسي المحيط بمعاهدة عدم الانتشار ، فإننا لا نستطيع بعد الركون إلى الراحة والاسترخاء . فمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار المقرر انعقاده في عام ١٩٩٥ سيؤدي إلى اثارة سلسلة كاملة من التحديات التي سيتعين على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستواها . وفي هذا السياق ، نعتقد اعتقادا قويا بأن الأولوية العالية التي أوليت خلال المراحل التحضيرية للمؤتمر ينبغي تخصيصها لتمديد مدة المعاهدة إلى ما لا نهاية . ومن الممكن خدمة هذا الهدف فضلا عن القبول العالمي للمعاهدة ووزنها الدولي على أفضل وجه ، بزيادة تطوير وسائل التحقق المتاحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبالتنفيذ الواجب للمادة السادسة من المعاهدة . وبالاضافة إلى التخفيضات الشاملة في الترسانات النووية للدولتين الرئيسيتين . وفي مرحلة تالية لكل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، سيستفيد نظام المعاهدة أيضا من التقدم الحقيقي المحرز في ميادين الحظر الشامل للتجارب النووية ، وتقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وحظر شن هجمات على المرافق النووية . وهذه المسألة الأخيرة لا تظهر حاليا ضمن أولويات مؤتمر نزع السلاح في دورة عام ١٩٩٣ ، ومع ذلك فإننا ما زلنا نعتبرها ذات أهمية فائقة لأمننا القومي وللأمن القومي لدول أخرى ، آخذين أيضا في الحسبان بعض الشواغل الاقليمية المحدّدة .

ولدى الكلام عن عدم الانتشار النووي . لا يسع المرء إلا أن يسلّط الضوء مراراً وتكراراً على مسؤولية موردي المواد النووية . وينبغي أن يكون تطبيق أحكام الضمانات الكاملة شرطاً مسبقاً لأي عملية توريد مواد نووية . واسترشاداً بالرغبة في تعزيز نظام عدم الانتشار ، تكفل سياسة الصادرات النووية لهنغاريا دائما التنفيذ الكامل لهذه التوصيات .

ويعتبر منع انتشار الأسلحة الكيميائية من المهام التي يصعب أن تكون أقل ارغاماً . ومن الممكن وصف اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أبرمت مؤخرا بأنها أهم محاولة جادّة لكبح جماح الانتشار وذلك بالقضاء الفعال على فئة كامل من أسلحة

التدمير الشامل . وتدل الحقيقة المجردة المتمثلة في أن أكثر من ١٤٠ دولة قد وقعت فعلاً هذه الاتفاقية على الطابع العالمي للاتفاقية وعلى انها هدف مرغوب فيه لاي جهد مفيد في ميدان عدم الانتشار . ويعتبر هذا الاتفاق المتعدد الاطراف لنزع السلاح اتفاقا فريداً أيضا من حيث انه يتضمن أحكاما صريحة تهدف إلى منع الانتشار لفترة من الوقت تؤدي إلى بلوغ عالم خال من الاسلحة الكيميائية . وتحدد هذه الاحكام بوضوح الظروف التي تستطيع الدول الاطراف في ظلها أن تنقل مواد كيميائية معينة إلى دول أخرى . وقد بدأت هنغاريا بالفعل عملية تكييف لوائحها الحالية لجعلها تلبي الاحكام ذات الصلة في اتفاقية الاسلحة الكيميائية .

وتتضمن اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية كذلك أحكاما واجبة تهدف بالمثل إلى منع انتشار هذا السلاح من أسلحة التدمير الشامل . وبالرغم من أن هذه الاتفاقية ما زالت تفتقر الى نظام كاف للتحقق ، فإن الدول الاطراف أدخلت عددا من تدابير بناء الثقة استكملتها مؤخرا تهدف جميعها إلى تعزيز سلطان هذا الصك القانوني وزيادة الثقة في تنفيذ أحكامه . ويقوم فريق الخبراء الحكوميين المخصص حاليا بدراسة تدابير التحقق الممكنة لاتفاقية الاسلحة البيولوجية من وجهة نظر علمية وتقنية . وتعلق هنغاريا أهمية كبيرة على عمل الفريق المخصص ، ليس فقط لكونها البلد الذي تشرف برئاسة هذا الفريق ، بل لانها أيضا دولة طرف تهتم بتعزيز اتفاقية الاسلحة البيولوجية من خلال نظام تحقق عملي وفعال . وأي تقدم يحرز في هذا المجال سيسهم دونما شك في الجهود الدولية لمنع الانتشار .

وتعلق هنغاريا أهمية قصوى على قضايا تحديد الاسلحة التقليدية إلى جانب ما توليه من أولوية لاسلحة التدمير الشامل . وتقدم الاحداث الجارية في مناطق مختلفة من العالم ، بما في ذلك أوروبا بكل أسف ، مرة أخرى دليلا واضحا على نتائج التكديس المفرط وغير المكبوح للاسلحة التقليدية . وإذ نعترف بالحق المتأصل لجميع الدول في الدفاع عن النفس على النحو الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، فإنه ينبغي التسليم بأن التكديس المفرط للاسلحة التقليدية قد يؤدي إلى نشوء حالات خطيرة كما حدث في منطقة الخليج وأماكن أخرى . ويغذي ذلك التكديس في الاسلحة في جملة أمور التصورات الخاطئة والشكوك الناجمة عن الافتقار إلى المعلومات عن حيازة الاسلحة وعن عمليات نقل الاسلحة التي تتم دون مراقبة .

لهذا فإن هنغاريا مقتنعة بشدة بأن هذا الوضع يمكن تصحيحه وأن أفضل سبيل لذلك هو أن يتم في إطار الامم المتحدة . وبناء على ذلك ، أيّدت هنغاريا تمام التأييد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي طلب إلى الامين العام أن ينشئ ويستكمل سجلا عالميا لا تمييزيا للاسلحة التقليدية يتضمن بيانات عن عمليات النقل الدولي للاسلحة وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالمقتنيات والمشتريات العسكرية

التي تتم من خلال الانتاج الوطني والسياسات ذات الصلة . وهنغاريا مستعدة لتقديم البيانات المطلوبة واعطاء معلومات أساسية كاملة لعملية التسجيل الأولى التي ستجري في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ . وهنغاريا مستعدة أيضا للنظر في اتخاذ خطوات أخرى على هذا الطريق ثم لاتخاذ تلك الخطوات .

وتعبر الأفكار التي طرحتها عن التزام هنغاريا الصادق بقضية عدم الانتشار . وبهذه الروح أودّ أن أتعهد مرة أخرى بتأييد وفد هنغاريا التام للجهود الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة الانكليزية): أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي خصني بها . وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان السفير تاناكا .

السيد تاناكا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة المؤتمر ، وأن أتمنى لكم كل توفيق في اضطلاعكم بمسؤولياتكم ، مؤكدا لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم لبلوغ هذه الغاية . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لرئيسنا السابق السفير أموريم ممثل البرازيل ، الذي أسهمت قيادته البارعة كثيرا في تحقيق البداية السلسة لأعمالنا هذا العام .

واليوم ، أودّ أن أتناول بايجاز مسألة الشفافية في التسلح ، وخصوصا فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية . لقد استمعنا في الأسبوع الماضي إلى الكلمة المثيرة للاهتمام حول هذه المسألة التي ألقاها السفير فاغنميكرز ممثل هولندا والتي أكّد فيها أهمية تحقيق أوسع مشاركة ممكنة في هذا السجل . ومن ثم ، فقد ناشد جميع المشتركين في مؤتمر نزع السلاح ، من أعضاء ومراقبين ، أن يقدموا البيانات والمعلومات المطلوبة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ويود وفد بلدي أن يردد هذه المناشدة من أجل تقديم البيانات والمعلومات اللازمة للمرحلة الأولى من عملية التسجيل . وان اليابان التي اشتركت منذ البداية في إنشاء هذا السجل ، لتؤيد بقوة هدفه الاساسي ، ألا وهو بناء الثقة فيما بين الدول . ومن المؤكد أن اليابان ستقدم بياناتها في الوقت المناسب ، وهي تأمل بشدة في أن يحذو حذوها أكبر عدد من الدول ، لا سيما الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وأعتقد أن تحقيق أوسع مشاركة ممكنة سيضيف زخما إلى العملية التي بدأتها الجمعية العامة بالفعل ، وأن السجل سيكون أساسا للمزيد من مساعينا الجماعية لزيادة الوضوح والشفافية في مجال التسلح .

وترى اليابان أن المبادرات الاقليمية لها دور مفيد تضطلع به في تسهيل تزويد السجل بمادة البيانات على الصعيد الوطني . وقد كان من حظ اليابان في الواقع أن تستضيف ، بالاشتراك مع مكتب شؤون نزع السلاح بالامم المتحدة ، "حلقة تدارس اقليمية بشأن سجل الامم المتحدة للأسلحة التقليدية لمنطقة آسيا - الاوقيانوس" عقدت في طوكيو في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وذلك في جهد يرمي إلى تعميق التفاهم وتعزيز العملية التي تتوخى تحقيق المزيد من الشفافية في مجال التسلح في سائر أنحاء المنطقة . وكانت هذه هي حلقة التدارس الثابتة التي تعقد في اليابان بشأن هذا الموضوع . وأعتقد أن وفد بلدي قام بتعميم تقرير عن حلقة تدارس طوكيو التي عقدت في العام الماضي على أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمراقبين فيه .

إنني أدرك الشعور بعدم الرضا لدى العديد من الدول إزاء النظام الحالي للسجل المتسم ببساطة نسبية ، بيد أني أوضح أن هذا النظام ، كما تم تصوره في قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لم ليس إلا عنصراً من عناصر عملية تدريجية تؤدي إلى بلوغ هدفنا النهائي . ولا تزال هذه العملية في مرحلتها المبكرة ، ويأمل وفد بلدي في أن نحافظ على الزخم الذي تحقق حتى الآن .

ويسر وفد بلدي - شأنه شأن وفود عديدة أخرى - أن يرى انه قد تم اتخاذ قرار مبكر بشأن إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بالاتجار غير المشروع بالاسلحة . ونأمل في أن تبدأ هذه اللجنة عملها دون تأخير وأن تقدم تقريرا موضوعيا حقا إلى الامم المتحدة . لقد عهد المجتمع الدولي إلينا بمهمة معالجة طائفة عريضة من المسائل التي تتعلق بالوضوح والشفافية في مجال التسلح . ويعلق وفد بلدي ، من جانبه ، أهمية خاصة على مسألة التكديس المفرط للأسلحة ، بما في ذلك المقتنيات والمشتريات من الانتاج الوطني ، التي تتسم بالتعقيد . ولهذه المسألة آثار هامة على الاستقرار الاقليمي . وقد طلبت الجمعية العامة من المؤتمر أن يتناولها بأسرع ما يمكن . والواقع أنها تمثل إحدى المسائل الاساسية التي سيتناولها فريق الخبراء الحكوميين عندما ينشأ في أوائل العام المقبل تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة .

وكما أوضح السفير فاغنميكرز باقناع مدهش فإن هذا هو المجال الذي نستطيع أن نتوقع تحقيق نتائج ملموسة فيه في إطار زمني قصير نسبيا ، وسيكون ذلك بطبيعة الحال تبعا لما سنسهم به من جهود في أعمال فريق الخبراء في عام ١٩٩٤ .

وفي الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في العام الماضي بشأن المسائل المتصلة بأسلحة التدمير الشامل ونقل التكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدامات العسكرية ، استمعنا إلى طائفة عريضة من الآراء والشواغل . وهذه القضايا معقدة للغاية في الواقع ، نظرا لانها تنطوي على مسائل استراتيجية وتقنية وسياسية ، كما

انها تتطرق أحياناً إلى مجالات حساسة تماما تؤثر على الامن القومي والمصالح الاقتصادية ، لهذا يعتقد وفد بلدي أن ثمة حاجة الى اجراء المزيد من الدراسة المتعمقة وتبادل الآراء من أجل ايجاد السبل والوسائل العملية لزيادة الوضوح والشفافية في الانشطة الجارية في هذه المجالات . ووفد بلدي مستعد للمشاركة البنّاءة في مداولات اللجنة المخصصة التي أنشئت لتناول هذه الموضوعات .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، أودّ بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم الرئاسة ، وأن أقدم إلى وفد بلدكم تأييد وفد بلدي الكامل لبلغاريا وهي تضطلع بالواجبات الهامة المنوطة بالرئاسة . كما أعرب عن خالص شكري للسفير أموريم على ما أبداه من مهارة في توجيه أعمال مؤتمر نزع السلاح والسير نباغو التوصل إلى توافق آراء حول التقارير المقدمة إلى رئيس اللجنة الاولى للامم المتحدة بمناسبة انعقاد دورتها المستأنفة .

وأنا ، أيضا ، سأتناول اليوم مسألة سجل الامم المتحدة للاسلحة التقليدية . لقد تكلم زميلنا ممثل هولندا في الاسبوع الماضي عن هذا الموضوع نفسه ، واليوم ، استمعنا توا إلى السفير غيارماتي ممثل هنغاريا والسفير تاناكا ممثل اليابان ، اللذين تكلما أيضا عن موضوع سجل الامم المتحدة . وأهنئهما على كلمتيهما الثريتين بالافكار واللتين جاءتا في وقت مناسب .

وكما نوّه الزميلان ، فإن الامم المتحدة وافقت منذ ما يزيد قليلا على العام على فكرة سجل الاسلحة التقليدية . واعتمد قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام دون معارضة . وقام الامين العام للامم المتحدة بزيادة تفاصيل السجل في تقريره لعام ١٩٩٢ المعنون "تقرير عن سجل الاسلحة التقليدية" . واعتمدت استنتاجات هذا التقرير بتوافق الآراء في الخريف الماضي .

وأعتقد أن الحكومات الممثلة حول هذه الطاولة تعلق جميعها أهمية كبيرة على ضمان جعل هذا السجل مسعى ناجحاً . ان الموعد النهائي المحدد لتقديم البيانات والمعلومات على الصعيد الوطني ، وهو ٣٠ نيسان/ابريل يقترب بسرعة . وحكومة بلدي عاكفة على إعداد البيانات عن الواردات والصادرات من الاسلحة التقليدية ، فضلا عن المعلومات الاساسية المتاحة فيما يتعلق بالمقتنيات والمشتريات العسكرية من الانتاج الوطني والسياسات ذات الصلة .

وترى الولايات المتحدة - ويشاركها في ذلك دول أخرى عديدة - أهمية كبيرة في وضع تدبير عالمي لبناء الثقة يؤكد الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية . ويمكن أن يكون لمثل هذا التدبير العالمي تأثير ايجابي على العلاقات الاقليمية . وسوف يؤدي السجل إلى تعزيز الثقة ، وتوفير الاستقرار ، ومساعدة الدول على ممارسة ضبط النفس ، وتخفيف حدة التوترات ، وفي النهاية تقوية السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

وفي الاسبوع الماضي ، قال السفير فاغنميكرز "إننا مهما قلنا عن أهمية مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول في السجل فإننا لن نكون فعالين" . وتوافق الولايات المتحدة على هذا القول . فلن يحقق السجل أهدافه العامة إذا ما تحول إلى ممارسة لا يشارك فيها سوى عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو . وكلما اقتربنا من الوضع الذي تكشف فيه الدول تماما عما لديها من أسلحة تقليدية وتتقاسم البيانات حول صادراتها وواردتها من هذه الأسلحة ، تعاظم نجاح السجل .

ويحظى سجل الأمم المتحدة ، وبحق ، باهتمام كبير على الصعيد الاقليمي . وتشيد الولايات المتحدة بهذا النشاط . وكما أشار زميلنا ممثل اليابان ، على سبيل المثال ، استضافت اليابان منذ عدة أسابيع مؤتمرا حضره العديدون من زملائنا في مؤتمر نزع السلاح . وقد كان السجل موضوعا رئيسيا فيه . وفي فيينا ، اتخذ المحفل الخاص بالتعاون الأمني قرارا يلزم دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالاستجابة إلى الموعد النهائي المحدد لتقديم بيانات السجل إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، اتخذ المحفل خطوة اضافية تتمثل في الموافقة على تبادل نسخ من البيانات المقدمة والمعدة على الصعيد الوطني فيما بين الدول الأعضاء .

وفي نهاية شهر آذار/مارس تقوم ايطاليا ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، باستضافة مؤتمر في فلورنسا سيكون سجل الأمم المتحدة وموضوع الأسلحة التقليدية من موضوعاته الرئيسية . وأفهم أن هناك نشاطاً اقليميا هاما آخر ، بما في ذلك مؤتمران تستضيف وارسو أحدهما وتستضيف بيونس آيرس الآخر . والهدف من هذه الخطوات التي تلقى ترحيبنا جميعا هو النهوض بالسجل وتشغيله . ألا ينبغي إذن لمؤتمر نزع السلاح أن يبذل نشاطا يوازي على الأقل النشاط المبذول على الصعيد الاقليمي ، سواء أكان ذلك في فيينا أو طوكيو أو فلورنسا أو في أي مكان آخر؟

وفي الوقت الذي سيكون فيه مؤتمر نزع السلاح مشغولا بالسعي من أجل مسائل واضحة تتصل بالشفافية في مجال التسلح ، ترى الولايات المتحدة أن بوسع هذا المؤتمر أن يقوم أيضا بجهود مفيدة ترمي إلى إعطاء قوة دفع لعملية "نيويورك" للنهوض بالسجل . والواقع انه يمكن لأعضاء هذا المؤتمر أن يقوموا فرادى أو جماعيا باتخاذ

زمام المبادرة في النهوض بسجل الامم المتحدة وضمان تشغيله على نحو فعال . ولكن ما هي الطريقة التي ينبغي للمؤتمر أن يفعل بها ذلك؟ وما هي التدابير التي ينبغي أن يشرع في اتخاذها فيما يتعلق بالسجل؟ أرى كنقطة بداية أن المؤتمر يستطيع أن يفعل شيئين . أولا ، أن تتفق الدول الاعضاء جماعيا على أن تقدم البيانات والمعلومات المطلوبة للسجل إلى الامين العام للامم المتحدة في موعدها ، بمعنى أن تستجيب للموعد النهائي المحدد لذلك . وهو ٣٠ نيسان/ابريل . ثانيا ، أن يوافق المؤتمر على أن تشجع الدول الاخرى على أن تحذوا حذونا ، وأن نبدأ محاولاتنا مع الدول غير الاعضاء المشاركة في المؤتمر . وأعتقد انه يمكن أيضا أن يوافق المؤتمر على أن نقوم لدى تقديمنا بياناتنا إلى السجل يوم ٣٠ نيسان/ابريل أو حوله بمبادرة منفصلة تتمثل في تبادل نسخ من البيانات التي أعددناها على الصعيد الوطني فيما بيننا هنا في جنيف ، أسوة بما يفعله أصدقاؤنا في فيينا .

والآن كيف يمكننا - نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح - أن نعرب بطريقة جماعية عن الرأي القائل بأن السجل هام ، وان على جميع المشاركين في المؤتمر من الاعضاء وغير الاعضاء أن يشتركوا فيه؟ ربما يستطيع المؤتمر أن يتخذ قرارا بذلك . وكاجراء بديل ، يمكن لرئيس المؤتمر أن يوجه رسالة إلى الامين العام للامم المتحدة يعرب فيها عن آرائنا ، بما في ذلك ، ما يقوم به المؤتمر فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسلح ، وما تعتزم الدول الاعضاء القيام به لدعم السجل . وقد تكون هناك أفكار أخرى حول هذا الموضوع . وسوف يحرص وفد بلدي على ان يستمع إلى كل الآراء الاخرى . ومع ذلك ، نرى انه أيّا كان القرار الذي سيتخذه المؤتمر ، وبغض النظر عن شكل الاجراءات التي سنقوم بها ، فإنه يتعين على المؤتمر أن يفعل شيئا ، وأن يفعل ذلك بسرعة .

السيد الرئيس ، ان وفد بلدي يشجعكم على تناول هذه المسألة إما من خلال المشاورات التي تجريها الرئاسة بالتعاون مع فريق المنسقين أو بالاتصال بالوفود لاستطلاع آرائها . ويحدونا الامل في أنكم قد تضطلعون بوضع خطة أو طرح اقتراح في الوقت المناسب لاظهار رغبة المؤتمر في دعم السجل وضمان تشغيله على نحو فعال . وأعرض في هذا السياق تعاون وفد بلدي الكامل معكم .

وخلاصة القول إن الموعد النهائي لبدء تشغيل السجل يقترب كثيرا منا . وينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة التفاوضية العالمية المتعددة الاطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح ، أن يتوخى ليس فقط تحقيق أهدافه الخاصة بالشفافية في مسألة التسلح ، بل أيضا اتخاذ زمام المبادرة في دعم سجل الامم المتحدة والنهوض به . وهل هناك سبيل أفضل من ذلك أمام هذه الهيئة لكي تظهر للمجتمع الدولي تصميمها على الوضوح والشفافية في مجال الاسلحة التقليدية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . وأؤكد للسفير ليدوغار انني قد أحطت علما بالاقتراح الذي طرحه تواً ، وسوف أوليه كامل الاهتمام وأناقشه مع الرئيس الجديد للمؤتمر . أعطي الكلمة الآن لممثل الصين السفير هو .

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم وفد الصين لاهنئكم مرة أخرى على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، وأن أشكر سلفكم السفير أموريم على ما قدمه من اسهامات . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأودع السفير مورينتان من الارجنتين ، والسفير كراليك من تشيكوسلوفاكيا ، والسفير فاغنر من المانيا ، والسفير توث من هنغاريا ، والسفير شاه من الهند ، والسفير كامبياسو من ايطاليا ، والسفير أوغادا من كينيا ، والسفير هيلتنيوس من السويد ، الذي تركوا مناصبهم تواً ، متمنياً لهم جميعا كل نجاح وتوفيق . كما أرحب ترحيباً حاراً بالسفير لانوس ، والسفير هوفمان ، والسفير بويشا ، والسفير شندرا ، والسفير نانجيرا ، والسفير نورمبرغ الذين انضموا إلينا منذ هنيهة والذين أرجو أن نحظى بتعاونهم الوثيق .

وفي ظل الحالة الدولية الراهنة المتسمة بالتقلب والتعقيد ، تبرز الاضطرابات في العلاقات الدولية وتقود العالم صوب فترة تاريخية من التغيرات الكبرى . ومع تخلص المجتمع الدولي أخيرا من الحرب الباردة والمجابهة العسكرية بين الشرق والغرب ، انتهى النظام الثنائي القطب . وبدأت قوى شتى تمر بمرحلة تجزؤ واعادة اندماج ، الأمر الذي جعل العالم يتطور صوب التعدد القطبي . وفي الوقت نفسه ، تدرك شعوب العالم ان السلم الدائم والأمن العالمي اللذين طال توقها إليهما لم يتحققا بشكل تلقائي رغم انتهاء الحرب الباردة . فلا تزال الحالة الدولية غير مستقرة وغير آمنة ، وتزداد حدّة التناقضات المختلفة . وبرزت الصراعات الإثنية والمنازعات الاقليمية فضلا عن الخلافات العنصرية والدينية في عدد كبير نسبيا من البلدان والمناطق ، بل وتصاعد بعضها إلى صراعات مسلحة وحروب اقليمية . وتتفاقم كذلك الحالة الاقتصادية الدولية التي تتسم بشكل خاص باتساع الهوة بين الشمال والجنوب . وتشهد كل هذه الحقائق بأن السلم والتنمية ما زالا يمثلان أهم مسألتين معلقتين في عالمنا المعاصر .

في مثل هذه الحالة ، تزداد مطالبة المجتمع الدولي باقامة نظام دولي جديد ينعم بالسلم والاستقرار والعدل والانصاف ، ويشمل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد متكافئ ومتبادل المنافع يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى ، والمساواة ، والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي . وينبغي تمكين كل بلدان

العالم من المشاركة في الشؤون الدولية كشركاء متساويين في المجتمع الدولي ، ومن السعي من أجل تحقيق التنمية المشتركة في ظل مناخ دولي يسوده السلم والامن الدائمان . ونحن على ثقة بأنه طالما استمرت شعوب العالم في مسعيها المثابر لتحقيق ذلك الهدف ، فإن مثل هذا النظام الدولي سيقام في نهاية المطاف .

وتؤكد قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ذات الصلة أن الكبح الفعال لسباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع السلاح النووي الكامل ، ومنع نشوب الحرب النووية هي أمور لا تزال تمثل مهمة ملحة للمجتمع الدولي وبند من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ذات الأولوية . وفي السنوات الاخيرة شاهدنا بعض التطورات الجديدة في هذا الصدد كمعاهدتي استارت بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي . وترحب الصين بهذه الخطوات التي اتخذت في الاتجاه الصحيح وتأمل في أن تنفذ هاتان المعاهدتان تنفيذا كاملا في موعد مبكر من أجل تقليل خطر الحرب النووية . وفي الوقت نفسه ، أوضح المجتمع الدولي أن خطط التخفيض الواردة في المعاهدتين هي خطط تمهيدية ، نظرا لانه حتى لو نفذت بالكامل حسب الجدول الزمني المحدد لها في أوائل القرن المقبل ، فإن هذين البلدين سيكون ما زال في حوزتهما أكثر من ٩٠ في المائة من اجمالي الترسانات النووية في العالم ، بما يكفي لتدمير المعمورة عدة مرات ، ناهيك عن الحقيقة المتمثلة في أن تحديث الاسلحة النووية وسباق التسلح في الفضاء ما زالا مستمرين . وعلى ذلك ، فإن مهام نزع السلاح النووي لا تزال من المهام العسيرة كما كانت دائما . لقد طال تطلع شعوب كل البلدان وما تبذله من جهود لا تكل من أجل تحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل لكل الاسلحة النووية في موعد مبكر . وفي هذا الصدد ، تتحمل الدول التي تملك أكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة تتمثل في أخذ زمام المبادرة بوقف تجارب الاسلحة النووية وتحسينها وانتاجها ووزعها ، وتخفيض ترساناتها النووية تخفيضا جذريا ، وكبح جماح سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وبذلك تكون قد قدمت مساهمتها الواجبة في سبيل النزع الشامل للسلاح النووي .

وفي سبيل قضية نزع السلاح النووي ، لم تتهرب الصين قط من مسؤولياتها الواجبة ، بل انها على عكس ذلك قدمت مساهمتها باتخاذها سلسلة من المبادرات الهامة . وانتهجت الصين على نحو ثابت سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلم ، ولم تتبع قط سياسة الردع النووي . وتمتلك الصين عددا محدودا جدا من الاسلحة النووية للاغراض الدفاعية فقط . ويفسر ذلك سبب قيام حكومة الصين منذ اليوم الاول لامتلاكها الاسلحة النووية بالمبادرة بالتعهد من جانب واحد بأنها لن تكون البادئة باستعمال الاسلحة النووية في أي وقت وتحت أية ظروف . ولهذا الالتزام الهام أهمية بعيدة الاثر . ونعتقد انه لو اضطلعت جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية بنفس الالتزام ، وأبرمت اتفاقية دولية لهذا الغرض ، فمن المؤكد انها تكون قد أسهمت بذلك في منع نشوب الحرب النووية وفي صون السلم العالمي .

وتتفهّم الصين تماماً الدعوة التي يردّدها العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل تقديم تأكيدات أمنية لها ، وهي تؤيد هذه الدعوة تمام التأييد . لهذا السبب ، اتخذت الحكومة الصينية مبادرة هامة أخرى تتمثل في تعهدها غير المشروط بألا تستعمل أو تهدّد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية . ونعتقد أنه إذا ما حذت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية نفس الحذو ، فسيكون من الممكن أن يتعزّز كثيرا نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . وكذلك السلم والأمن الدوليين . ويأمل وفد الصين في أن يمضي المؤتمر قدماً صوب التوصل في وقت قريب إلى اتفاقات بشأن المجالات الهامة السالف ذكرها . وفي هذا السياق ، سيتعاون وفد بلدي تعاونا وثيقاً مع رئيس اللجنة المخصصة المعنية بتأكيدات الأمن السلبية ، سفير رومانيا ، ومع الوفود الأخرى .

وللنهوض بالتحقيق المبكّر للحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية ، تحبّذ الصين إتخاذ تدابير ملائمة وخطوات محدّدة . وتؤيد الصين طلب البلدان المهتمة بإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات طوعية ، وترى أنه يتعيّن على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم وضع هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية وان تتعهد بالتزامات متماثلة حيالها . وفي هذا الصدد ، وقعّت الصين وصادقت على البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدة تلاتيلكو ومعاهدة رادوتنغو . وعارضت الصين باستمرار إنتشار الأسلحة النووية ، ولم تساعد قط أي بلدان أخرى في استحداث تلك الأسلحة . وطوال السنوات الماضية ، قدّمت الصين مساهمتها في منع انتشار الأسلحة النووية وإنضمت إلى معاهدة عدم الانتشار ، وفي الوقت نفسه ، عزّزت الصين بنشاط ، بوصفها دولة عضو في الوكالة الدولة للطاقة الذرية ، التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وتتفهم الصين تماماً ما يبديه العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من تطلّع قوي إلى حظر التجارب النووية . وتعتقد أن فرصة حظر لهذه التجارب كخطوة ملموسة في سبيل نزع السلاح النووي سيكون له بعض التأثير في احتواء تطوير الأسلحة النووية ، ويتعيّن تحقيقه في إطار نزع السلاح النووي الكامل . وقد انتهجت الصين منذ البداية موقفا ينطوي على قدير كبير من الحكمة وضبط النفس تجاه التجارب النووية . فأوقفنا التجارب النووية في الجوّ منذ وقت طويل . ولم نجر سوى عدد محدود جدا من التجارب ، وهو أصغر عدد فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية . وما فتئت الصين تؤيد دوما وضع مسألة حظر التجارب النووية على جدول أعمال المؤتمر لاجراء مداولات متعمقة ومستفيضة حولها . كما تؤيد بشكل بنّاء أعمال اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ، وتشارك بنشاط في أعمال فريق الخبراء العلميين وفي الاختبار

التقني الثاني لذلك الفريق . ويقدّر الوفد الصيني الجهود التي يبذلها السفير تاناكا ممثل اليابان ورئيس اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية .

ويعتبر منع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي ، الذي يرتبط إرتباطا وثيقاً بنزع السلاح النووي ، من البنود ذات الأولوية على جدول أعمال المؤتمر ، وهو يتطلب اهتمامنا الكامل . وتؤيد الصين بشبات الحظر الكامل والتدمير الشامل لكل أسلحة الفضاء . وينبغي للبلدان ذات القدرات الفضائية القوية أن توقف فوراً إستحداث وتجارب وإنتاج ووزع أسلحة الفضاء ، وأن تدمّر الموجود منها . والأهم من كل شيء ، انه في هذا الوقت الذي انتهت فيه الحرب الباردة وأُحرز تقدم في نزع السلاح النووي ، ينبغي أن تسعى الشعوب إلى "سلم الكواكب" بدلاً من "حرب الكواكب" . ومن الصعب أن يكون هناك أي مبرّر آخر للاصرار على الاستمرار في البرامج الاستراتيجية المزعزعة للاستقرار مثل النظام العالمي لتحديد مواقع التوابع الاصطناعية أو برنامج الحماية العالمية من وقوع هجمات محدودة . وما فتئ وفد الصين يؤيد دوماً المؤتمر ولجنته المخصصة المعنية بمنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي في جهودهما الرامية إلى التعجيل بالأعمال الفنية . ونقترح أن تقوم اللجنة ، إلى جانب مناقشتها لتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي ، بالسير خطوة أخرى وتناقش موضوعات مثل حظر جميع أنواع أسلحة الفضاء ، بما في ذلك أسلحة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والأسلحة المضادة للقذائف التسيارية ، وتحقيق عدم تسليح الفضاء الخارجي ، فضلا عن بعض المسائل الأخرى كحظر استعمال القوة والأعمال العدائية في الفضاء الخارجي . ونأمل في أن يكون بالامكان تحقيق انطلاقة مبكرة في هذه المجالات صوب ابرام اتفاقات دولية تلقى القبول من كل الأطراف . ونأمل في أن يتمكن السفير هوفمان ، ممثل المانيا ورئيس اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء الخارجي ، من إحراز نجاح مبكر .

وفي العام الماضي انضمت الصين إلى توافق الآراء حول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالشفافية في مسألة التسلّح . ونرحب بادراج هذه المسألة في جدول أعمالنا . ونؤيد إنشاء لجنة مخصصة ذات صلة ، ونقدّر الجهود التي يبذلها كل من السفير زهران ممثل مصر والسفير فاغنميكرز ممثل هولندا للنهوض بالمشاورات الجارية في هذا المجال . وتسهيلاً للمداولات ، سيقدم الوفد الصيني إلى المؤتمر وثيقة بشأن موقف الصين فيما يتعلق بمسألة الشفافية في التسلح . ونحن مستعدون أيضا لتبادل الآراء بتعمق حول هذا الموضوع مع الوفود الأخرى . وتعلق الصين أهمية على مسألة الشفافية في التسلح وتتخذ حيالها موقفا يتسم بالجدية والمسؤولية . ونعتقد أن الغرض من الشفافية في التسلح ينبغي أن يتمثل في تعزيز السلم والأمن والاستقرار لشتى البلدان والمناطق وللعالم قاطبة . وينبغي أن تؤدي التدابير الملائمة والعملية المتعلقة بمسألة الشفافية في التسلح الى النهوض بالثقة الدولية ؛ وتخفيف حدّة

التوتر ، ومساعدة شتى البلدان على تحديد المستويات الكافية لتسلحها . وترى الصين انه يجب ممارسة الشفافية في التسلح على أساس مبدأ الامن غير المنقوص لجميع البلدان . وطبقا لميثاق الامم المتحدة ، تتمتع جميع البلدان بحق الدفاع عن النفس ، فرادى أو جماعات . ويجب ألا تمسّ تدابير الشفافية في التسلح بأي حال من الاحوال حق الدفاع عن النفس وقدرات الدفاع المشروع لجميع البلدان . ومن الطبيعي أنه يتعين على جميع البلدان أن تمتنع ، من جانبها ، عن الحصول على أسلحة تزيد عن احتياجاتها الامنية .

وترى الصين ان تدابير الشفافية في التسلح ينبغي أن تكون مليمة وعملية وأن يشترك في وضعها جميع البلدان من خلال المشاورات التي تجري على أساس من المساواة . ونودّ أيضا ان نوضح انه نظرا لان مختلف البلدان والمناطق تخضع لظروف سياسية وعسكرية وأمنية متنوعة فإن استخدام تدابير موحدة للشفافية في التسلح قد يكون لها آثار مختلفة على البلدان . لذلك لا يكون من المستصوب السعي إلى تحقيق إتساق مصطنع في تنفيذ هذه التدابير . وينبغي تشجيع التدابير الثنائية والاقليمية لعمليات تبادل المعلومات العسكرية وللشفافية في مسألة التسلح .

وفي الحالة الدولية الراهنة ، أصبح من المهام التي تزداد إلحاحاً أن يعزز المجتمع الدولي النهوض بعملية نزع السلاح وتوطيد السلم والامن الدوليين . ويواجه مؤتمر نزع السلاح أيضا تحديات جديدة وفرص لم تكن موجودة . ويدل الاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الاسلحة الكيميائية على أن مؤتمر نزع السلاح يتوفر له قدر كبير من الامكانيات والحيوية . وهو بحاجة الى الدعم والتعزيز لضمان أدائه لدوره المحسّن . ولبلوغ هذه الغاية ، سيتعاون الوفد الصيني على نحو أوثق مع كل الوفود الاخرى وسيقدم المزيد من المساهمات .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل ايرلندا السفير سويفت .

<u>السيد سويفت</u> (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، بما أن هذه هي المرة الاولى في هذه الدورة التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في المؤتمر ، فإنني أرجو أن أتقدم إليكم بتهاني على توليكم منصبكم الهام . وإني لعلى ثقة بأن مهارتكم وخبرتكم ستقدمان مساهمة قيمة لاعمالنا في هذا الوقت الذي يتسم باهمية خاصة لمؤتمر نزع السلاح . وأود أيضا أن أقدم تحياتي إلى أمين عام المؤتمر السفير بيراساتيغي ، الذي تعتبر خبرته وتوجيهاته خير عون لاعمال المؤتمر .

وقد ظهر اتفاق عام حتى الآن بين المتكلمين في هذه الدورة على أنه باختتام المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية يكون المؤتمر قد دخل مرحلة جديدة من مراحل عمله . ويعتبر إبرام هذه الاتفاقية حدثاً هاماً يجدر بالمؤتمر أن يهنئ نفسه عليه وبحق . والآن ، وبعد أن استكمل هذا الموضوع ، فإن على المؤتمر أن يوجّه اهتمامه إلى القضايا الأخرى . وفي رأينا أنه من الأهمية بمكان أن يحرز المؤتمر تقدماً مبكراً في عدد من البنود التي تستحق اهتماماً خاصاً ، إذا ما أريد ألا تتلاشى تدريجياً المصداقية التي ظفر بها المؤتمر نتيجة لنجاح المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . وكما تبين من قبل ، فإن وفد بلدي يعتبر مسائل حظر التجارب النووية ، وعدم الانتشار ، والشفافية في التسلح من البنود التي ينبغي أن يتناولها المؤتمر الآن على سبيل الأولوية .

وسوف تكون هذه الدورة الى حد كبير فترة تقييم ذاتي للمؤتمر أيضاً . ويجري الآن بحث جدول أعماله وتكوينه وأساليب عمله في ضوء الوضع الأمني الجديد في العالم وكذلك المسائل والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي .

لقد أمكن نجاح المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية بفضل التحول الذي طرأ على العلاقات الأمنية الدولية في السنوات الأخيرة . فانتهاء تقسيمات الحرب الباردة ، والنهج التعاوني الجديد تجاه مسألتي نزع السلاح والأمن الدولي أديا إلى تهيئة مناخ جديد لعمل هذا المؤتمر في المستقبل . ولهذا المناخ أثره على تكوين المؤتمر وعلى جدول أعماله . ووفد بلدي مقتنع بأن ما هو مطلوب الآن هو نهج استشرافي وإبداعي .

وتعبّر اتفاقية الأسلحة الكيميائية عن مشاكل النظامين القديم والجديد . فهي تتناول الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها وكذلك صناعة المواد الكيميائية في العالم قاطبة على حد سواء . والأمر المقابل لتدمير الأسلحة ومرافق إنتاجها هو رصد الصناعة واتخاذ الحيطة ضد الانتشار . والدول الحائزة أو المنتجة للأسلحة الكيميائية ليست كثيرة . أما الدول المنتجة أو المستخدمة للمواد الكيميائية التكسينية التي يمكن استخدامها في صنع تلك الأسلحة ، والمدرجة في الجداول المرفقة بالاتفاقية فعددها أكبر بكثير . وتثير أحكام الاتفاقية التي تتصل برصد صناعة المواد الكيميائية القلق لبلدان عديدة . بل إنها في الواقع تثير قلق كل بلد يمتلك ولو صناعة متوسطة الحجم للمواد الكيميائية .

وفي مجال هام آخر ، يؤدي الانتشار غير المكبوح للأسلحة التقليدية إلى تفاقم العديد من الصراعات الاقليمية والمحلية ، ويولّد حالة عدم استقرار على نطاق لم نشهد له مثيلاً منذ سنوات طويلة . ولقد أعرب المجلس الأوروبي عن انزعاجه إزاء

التكديس المفرط للأسلحة التقليدية في مناطق معينة . وأوضحت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بجلاء تأييدها لسجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية . كما أعرب مجلس وزراء بلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن قلقه إزاء التهديد الذي يشكله التكديس المفرط للأسلحة التقليدية . وتشير هذه الأوضاع إلى ما يعتبره وفد بلدي بمثابة بعد جديد في مفهوم تناول مسألتي نزع السلاح وتحديد الأسلحة . إن العديد من المسائل التي يدعى المؤتمر إلى تناولها الآن - وخصوصاً عدم الانتشار والشفافية في عمليات النقل - ستهم بطبيعتها الذاتية عدداً كبيراً من البلدان وتشركها فيها . وفي رأي وفد بلدي أن الرغبة التي كثيراً ما تم الاعراب عنها هنا بأن تصبح اتفاقية الأسلحة الكيميائية بسرعة صكاً عالمياً لا تعبّر فحسب عن شيء يبدو مرغوباً فيه من الناحية السياسية ، وإنما تقتضي أن نكفل في نهاية المطاف فعالية الاتفاقية ذاتها ، وذلك بجعل أحكامها المتعلقة بالتحقق من الصناعة وعمليات النقل ملزمة على نطاق عالمي . ومن الحتمي أن يبرز نفس الشاغل فيما يتصل بعدم الانتشار في مجالات أخرى تتصل بعمليات نقل الأسلحة . فالاقتصاد العالمي يزداد انفتاحاً أكثر فأكثر ، والبلدان التي ليس لديها منشآت أو صناعات عسكرية كبرى يمكن أن تكون لديها إمكانيات هامة لتصبح عناصر فاعلة أو مساعدة في انتشار الأسلحة .

لذلك يبدو أن طبيعة العديد من المسائل الجديدة التي تواجه هذا المؤتمر حالياً تدعو إلى اتباع نهج سخي بالنسبة لمسألة تكوين المؤتمر من شأنه أن يوسّع نطاقه بدلاً من زيادة تضييقه . ويبدو واضحاً أنه سيكون بوسع المؤتمر بهذه الطريقة أن يجهز نفسه على أفضل وجه ليتناول بطريقة مرضية تماماً المسائل الهامة المدرجة على جدول أعماله .

إن وفد بلدي على دراية بمختلف الحجج التي أثيرت حول توسيع نطاق المؤتمر . وأود فقط أن أدلي بملاحظتين . أولاً ، لا يبدو لنا أن الخطر المتمثل في عدم التوصل إلى توافق في الآراء أو في استخدام حق النقض لتعطيل أعمال هذا المؤتمر سيزداد على نحو متناسب مع زيادة العضوية . فالبلدان التي تقدمت بطلبات حتى الآن للانضمام إلى المؤتمر قد دلّلت بطرق شتى على التزامها بنزع السلاح . وفي رأينا ، أن الخطر الذي سيمثله المؤتمر الموسع لتوافق الآراء لن يكون أكبر كثيراً - إن كان حقاً أكبر - عن الخطر الماثل في الوقت الحالي . ثانياً ، أثيرت حجج حول الحاجة إلى تحقيق توازن في أي توسيع للمؤتمر . ونحن نعرف أننا نعيش في عالم تغيّر تغييراً جذرياً عن العالم الذي كان قائماً منذ ١٠ أعوام أو ٢٠ عاماً ، من ناحية الأمن والتهديدات التي يتعرض لها الأمن . وفي رأينا أنه لن يكون من الأمور المنطقية أو المتطابقة مع الواقع في هذا الوضع الجديد أن نصر على ما وصفه وكيل وزارة الدولة الموقر في فنلندا بالتوازن الحسابي في عملية توسيع العضوية .

إن ايرلندا ، كما تدرك البلدان الحاضرة هنا ، ما فتئت تسهم منذ عقد الخمسينات في مناقشات نزع السلاح التي جرت في الامم المتحدة وفي اماكن أخرى . وارتباطنا بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية معروف للجميع . ونحن سعداء لان هذه المعاهدة تحظى بقبول دائم التزايد ، ونرحب بصفة خاصة بانضمام فرنسا والصين إليها مؤخراً . وسوف يكون مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة ذو اهمية حاسمة لمستقبل المعاهدة . ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن العديد من المسائل التي ستؤثر على مستقبل المعاهدة مدرجة على جدول أعمال هذا المؤتمر ، وانه من المتوقع أن يكون للدراسة التي سنجريها هنا لهذه المسائل تاثير هام على نتيجة مؤتمر عام ١٩٩٥ . ونعتقد أن بوسع مؤتمر نزع السلاح الموسّع أن يسهم بقدر كبير في نجاح ذلك المؤتمر .

وأود أيضاً أن أوجه النظر إلى المقترح الذي طرحته ايرلندا في اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة حتى العام الماضي بشأن مدونة سلوك لعمليات نقل الاسلحة . ونحن نرحب بإنشاء سجل الامم المتحدة للاسلحة التقليدية ، ونأمل في أن تقوم جميع الدول بتقديم بياناتها إلى السجل قبل التاريخ المحدد كموعد نهائي ، وهو ٣٠ نيسان/ابريل . ومع ذلك ، فإنه في حين أن الشفافية في التسلح تعد أمراً بالغ الاهمية ، فإننا نعتقد أيضاً أننا بحاجة إلى عمل أبعد أثراً لمنع التكديسات المفرطة من الاسلحة التقليدية ، التي يمكن أن تهدد الاستقرار والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ونرى أن الوقت لم يحن بعد للاتفاق على التزامات ملزمة قانوناً فيما يتعلق بمستوى القوات ومقتنيات الاسلحة . إلا أننا نعتقد أن الاخطار الناجمة عن الحالة الراهنة ستقل كثيراً لو قبل منتجو الاسلحة ومشتروها مجموعة من المبادئ والمعايير الملزمة سياسياً . وقد تتضمن المبادئ التي يمكن أن تستند إليها مثل هذه المدونة مسائل الشفافية في عمليات نقل الاسلحة ، والاحتفاظ بقوات مسلحة بمستوى لا يتعدى ما تمليه الاحتياجات الامنية المشروعة ، والتحلي بروح المسؤولية وممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بعمليات نقل الاسلحة ، والتشاور مع الدول الاخرى حسب الاقتضاء ، ومراقبة انشطة تجار الاسلحة ومورّديها . وسوف تراعى معايير نقل الاسلحة الحالة في البلدان المشترية والتزام تلك البلدان باحترام القواعد والمعايير الدولية . وقد تستنبط آليات ملائمة لتمكين الدول التي لديها شواغل بسبب المكدسات الضخمة من الاسلحة التي تقتنيها دول أخرى من أن تثير تلك الشواغل على الصعيد الدولي وفي مجلس الامن في نهاية المطاف . وتوجد بالفعل نماذج لهذا النوع من الاجراءات . وفي رأينا أن اعتماد مدونة السلوك المشار إليها سيمثل خطوة هامة جداً في سبيل تجنب الحالات التي قد يؤدي تكديس الاسلحة غير المرصود إلى صراع إقليمي فيها . ونأمل في أن يلقى المقترح الخاص بمدونة السلوك اهتماماً جاداً ، ونعتقد انه يمكن أن يكون من العناصر

المفيدة في المناقشة التي ستجري بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح أو أية جهة أخرى .

وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى على اهتمام ايرلندا بأن تساهم بنشاط وعلى نحو بنّاء في عملية نزع السلاح . واهتمامنا هذا ثابت ومركز ، وهو يعود إلى سنوات عديدة مضت . لقد قدمنا طلباً لعضوية مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٢ . وقد آن الأوان الآن لإجراء عملية توسيع كبيرة في نطاق المؤتمر ، كيما يعبّر عن الحالة الأمنية الدولية الجديدة ، ولكي يكون قادراً على أن يستوعب كل الدول التي تقدمت بطلبات للحصول على عضويته والتي أبدت اهتماماً حقيقياً بالمساهمة في أعماله . ويمكن أن أؤكد لكم ، سيدي الرئيس ، أن ايرلندا مستعدة لأن تقدم مساهمتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل ايرلندا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية كولومبيا سعادة السيدة ويلما زاخرا .

السيدة زاخرا (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم ومن خلالكم إلى هذه الجمعية الموقرة بأحر تحياتي وأن أعرب عن سعادتي البالغة إذ أجد نفسي ماثلة هنا اليوم .

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى فتح آفاق جديدة وإنعاش آمال متجددة في مجال نزع السلاح . وتمثل الاتفاقات الأخيرة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة خطوة هامة في تاريخ نزع السلاح . ولئن كان خطر المجابهة النووية بين الدولتين العظميين قد قلّ ، فإنه من الصحيح أيضاً أن خطر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية أصبح واضحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى ، بينما زاد احتمال استخدام هذه الأسلحة في موطن أو آخر من مواطن الصراع التي برزت مع انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب . وبعبارة أخرى ، فإن مسائل نزع السلاح لم تكن قاصرة على سياق الحرب الباردة ، فهي تبرز الآن بشكل أكبر من أي وقت مضى .

وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7) فإن نزع السلاح وتنظيم الأسلحة يسيران جنباً إلى جنب مع المسائل السياسية والاقتصادية . ونحن نرى أن الصلة بين نزع السلاح والتنمية تمثل حجر الزاوية في أي جهد يرمي إلى إقامة نظام جديد للأمن الدولي . ومفهوم الأمن الجديد لم يعد مفهوماً عسكرياً فحسب ، بل هو مفهوم إثني واقتصادي واجتماعي وبيئي أيضاً كما قالت سعادة البارونة مرغريتا أوف أوغلاس وزيرة خارجية السويد في هذا المحفل منذ أيام قليلة مضت . وفي هذا الصدد ،

ينبغي أن ينظر إلى أي جهة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الإطار الأوسع للأمن الدولي .

وقد أعلنت كولومبيا في عدد من المناسبات أنه من الضروري احترام الصلاحية والأهلية القانونية لشتى هيئات الأمم المتحدة . وبمقتضى المادة ١١ من الميثاق ، للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح . ونحن ننظر بقلق إلى التوصية الداعية إلى أن يضطلع مجلس الأمن بدور أكبر في مسائل نزع السلاح . ونظراً لأن بعض كبار منتجي الأسلحة في العالم هم من أعضاء مجلس الأمن ، فإننا نتساءل هل من المجدي أن يسمح للمجلس بالتدخل بشكل أكبر في مسائل نزع السلاح ، وخصوصاً فيما يتعلق بإنفاذ عدم الانتشار ، كما اقترح الأمين العام في تقريره . وبالمثل ، ينبغي أن يبقى مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة تفاوضية ، وأن يستمر الدور التداولي لكل من اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح . ويوصي التقرير بإجراء عملية إعادة تقييم للآلية المخصصة لمسائل نزع السلاح في المنظمة . وترى كولومبيا أن الإطار الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لعام ١٩٧٨ لا يزال صالحاً وواجب التطبيق . فالمشكلة لا تتعلق بالهياكل وإنما تتعلق بالإرادة السياسية . ونحن ننظر بقلق أيضاً إلى الاتجاه صوب تخفيض عدد موظفي الأمانة العامة لما سيكون له من نتائج سلبية على عملنا .

ومنذ أسابيع قليلة حضرنا حفل التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الذي أقيم في باريس . وكانت كولومبيا من بين البلدان الـ ١٣٠ التي وقّعت ذلك الصك الدولي ، ونحن سعداء بذلك . وبعد انتهاء تلك المهمة الشاقة من التفاوض حول هذه الاتفاقية هنا في هذا المحفل ، أخذ البعض يظنون أن مؤتمر نزع السلاح لم يعد له أي جدول لأعماله . ونحن لسنا من أنصار هذا الرأي . فنزع السلاح النووي مهمة كبرى لا تزال ماثلة أمامنا . وإذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاقات لحظر الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية ، فلماذا لا يتم التوصل إلى اتفاقية لحظر الأسلحة النووية؟ إن الخطوة الأولى الملموسة والفعالة التي يمكن اتخاذها في هذا السياق تتمثل في فرض حظر كامل للتجارب النووية . ونعتقد أن الوقف الطوعي الحالي للتجارب النووية من جانب بلدان شتى من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية يهيئ فرصة مؤاتية في هذا السبيل . ومن ثم ، فإن إبرام اتفاق بشأن التأكيدات السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيكون أمراً مرغوباً فيه ، إلا أن ذلك ينبغي بطبيعة الحال أن يكون دون تناسي الهدف الحقيقي المتمثل في نزع السلاح النووي .

ويعتبر موضوع الشفافية في مسألة التسلح من الموضوعات ذات الاهتمام الخاص لبلدي . ودون التغاضي عن التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، فإننا نرى أن التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين تمثله أيضاً

الاسلحة التقليدية . ولسنوات عديدة ما فتئت كولومبيا تشير في شتى المحافل مشكلة استمرار التجارة في الاسلحة التي تذكي لهيب الصراعات المحلية وتديمها ، والاتّجار غير المشروع بالاسلحة الذي يسبب تفاقم بعض الظواهر كالارهاب وتهريب المخدرات وارتكاب أعمال التخريب . وفي هذا السياق ، شجعنا بحث ومعالجة المشاكل المتأصلة في عمليات تكديس الاسلحة التقليدية ونقلها وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها . وكنا من مقدمي القرار ٧٥/٤٣ طاء . وشاركت كولومبيا في فريق الـ ١٨ للخبراء الحكوميين الدوليين الذي أعد دراسة الامم المتحدة عن الشفافية في عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي التي دعا إليها ذلك القرار . وتوضح هذه الدراسة أهمية الشفافية في ميدان التسلح في سياق الحل السلمي للصراعات ، وتوصي جميع الدول بأن تولي أولوية عالية للقضاء على الاتّجار غير المشروع بالاسلحة وأن تتخذ الاجراءات اللازمة لبلوغ تلك الغاية . وقد تناول القراران ٣٦/٤٦ لام و٣٦/٤٦ حاء هذه الدراسة . وأدى أولاهما إلى إضافة موضوع الشفافية في مسألة التسلح إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح .

ويعد سجل عمليات نقل الاسلحة الذي أنشأته الامم المتحدة في عام ١٩٩١ من تدابير بناء الثقة التي لا تفرض أي التزام سوى الالتزام الاخلاقي من جانب الدولة التي توافق على الاشتراك في هذه الممارسة . وسيشمل السجل في مرحلته الاولى المعلومات المتعلقة بعمليات نقل بعض أنواع الاسلحة التقليدية التي قد يمثل تكديسها ونقلها خطورة على صون السلم والامن الدوليين . وفي مرحلة لاحقة تبدأ في عام ١٩٩٤ سيقوم فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين بتقييم عمل المرحلة الاولى ثم يقدم التوجيه اللازم لتوسيع نطاق السجل بحيث يشمل معلومات عن الانتاج الوطني والاسلحة المخزونة في ترسانات الدول مقدمة المعلومات . ولئن كان ذلك لن يقضي على عمليات النقل غير المشروع للاسلحة فإنه قد يكون له أثر ردعي . وسيمكن للسجل أن يوفر أساساً تحليلياً يؤدي إلى المرحلة الاكثر طموحاً ، وهي مرحلة التحقق الحقيقي ووضع مدونة سلوك دولية لعمليات نقل الاسلحة . ولئن كنا نرى أن العمل في هذه المواضيع يعد غاية في الاهمية ، فإنه ينبغي لنا ألا نتغافل عن حقيقة أن تدابير بناء الثقة مثل الشفافية في نقل الاسلحة ليست بديلاً سليماً للتركيز على نزع السلاح الحقيقي والاصيل .

اسمحوا لي الآن ، سيدي الرئيس ، بأن أشير إلى مسألة ملحّة مثارة الآن في هذه القاعة ، وأعني بذلك مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح . إن التكوين الحالي للمؤتمر يعبر عن فترة الحرب الباردة ، كما قالت وفود عديدة في هذا المحفل ، لذلك فقد حان الوقت لتعديله . ويشعر بعض أعضاء هذه الهيئة بالقلق من أن إجراء زيادة كبيرة في عدد أعضاء المؤتمر سيجعل المفاوضات أقل فعالية ومرونة . ونحن مقتنعون بأن هذا الرأي يفتقر إلى الصواب . لقد طالت المفاوضات الخاصة باتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية لسنوات عديدة دون إحراز أي تقدم يذكر . وبمجرد حدوث تغيُّر في الإرادة السياسية للدول العسكرية الكبرى ، أمكن التوصل إلى إبرام سريع للاتفاقية . فالارادة

السياسية إذن هي مفتاح المفاوضات وليس عدد المشتركين . واسمحوا لي بأن أضرب مثلاً يؤيد ذلك . في منظمة العمل الدولية ، يشارك في وضع الاتفاقيات التي تصدرها المنظمة ليس فقط وفود جميع الدول تقريباً ، بل أيضاً عدد مماثل من ممثلي العمال وأصحاب العمل . ولم يمنع ذلك المنظمة من أن تعتمد أكثر من ١٧٠ اتفاقية في غضون ٧٠ عاماً من العمل . ويبدو أن المثل العليا المتعلقة بالعمل تحظى بقدر من توافق الآراء يفوق ما تحظى به المثل العليا المتعلقة بالسلم . إننا نرى في هذا الصدد أنه ينبغي فتح باب الاشتراك في مؤتمر نزع السلاح لكل الدول التي ترى أنها قادرة على المساهمة في مفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، ومن المؤكد أن الوفود لن تشارك جميعها بطريقة متساوية في كل أعمال اللجان المخصصة والأفرقة العاملة في هذا المؤتمر .

وأخيراً ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أشير إلى حقيقة أنه في الأسبوع الماضي ، يوم ٢٤ شباط/فبراير ، قدمت حكومة بلدي طلباً رسمياً إلى أمين عام مؤتمر نزع السلاح للانضمام كعضو كامل العضوية في المؤتمر . ويحدونا الأمل في أن يحظى هذا الطلب بالقبول ، مكررين لكم ولهذه الهيئة الموقرة رغبتنا في التعاون في هذه المواضيع ذات الأهمية الكبرى للبشرية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر نائبة وزير خارجية كولومبيا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي خصّتني بها .

بهذا نكون قد اختتمنا قائمة المتكلمين لجلسة اليوم . هل هناك أي ممثل آخر يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن هناك أحد .

قد تتذكرون أنه كما اتفق في المشاورات التي أجرتها الرئاسة يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير لن تعقد أية اجتماعات للمؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع القادم . والجدول الزمني للجلسات المقبلة الذي عمم اليوم يخص الجلسات التي ستعقد خلال الأسبوع التالي من ١٥ إلى ١٩ آذار/مارس . وكما هو معتاد فإن الجدول الزمني ليس إلا للاسترشاد به ، فقد نغيّره أو نضيف إليه اجتماعات أخرى إذا ما دعت الضرورة لذلك . وفي هذا الصدد ، آمل أن نتمكن بسرعة من تعيين رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح حتى تستطيع تلك الهيئة الفرعية أن تبدأ عملها دون تأخير . وإذا لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يقر هذا الجدول الزمني .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أرى أن ممثلي شيلي يريد أخذ الكلمة .

السيد تيروني (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس ، نظراً لان هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مناقشات الدورة الحالية ، فإنني أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم منصب الرئيس وأن أقدم لكم دعمنا الكامل . وأغتنم هذه الفرصة لاهنئ أيضاً السفير أموريم الذي انتهت مدة رئاسته . لقد رغبنا في أخذ الكلمة لكي نعرب بإيجاز عن تأييدنا للملاحظات التي أدلى بها وفد كولومبيا في الكلمة التي ألقتها نائبة وزير الخارجية . واستمعنا باهتمام كبير إلى ما جاء في تلك الكلمة وما جاء أيضاً في الكلمة التي ألقاها سفير الولايات المتحدة الموقر السيد ليدوغار ، فيما يتعلق بالشفافية في عمليات نقل الأسلحة ، وكما تعلمون ، فإن شيلي تؤيد تمام التأييد عملية الشفافية تلك . ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في الأعمال التي ستجري في هذا الصدد . ونعتقد أن المقترح الأمريكي يتضمن عناصر قيّمة جداً ينبغي أن ندرسها بالتفصيل . ومن ذلك على سبيل المثال مسألة تبادل المعلومات هنا في هذا المؤتمر بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح . كما نؤيد في هذا الخصوص كل الخطوات التي ترمي إلى تقوية مؤتمر نزع السلاح . ونرى أن المبادرات التي من قبيل المبادرة التي أشرت إليها تواً ، وكذلك النهوض بالاجتماعات والحلقات الدراسية المتعلقة بتهيئة مناخ الثقة . كل ذلك يعتبر من الأنشطة التي تؤدي إلى ما نسعى إليه من تقوية المؤتمر . وفي النهاية أود أن أذكّر بأن سلطات شيلي تعتزم عقد اجتماعات في بلدي خلال العام الحالي والعام المقبل فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة للإسهام في هذه العملية . ونحن مستعدون أيضاً للتعاون والمشاركة النشطة في شتى الاجتماعات التي تقرر عقدها وتلك التي تفضّل سفير الولايات المتحدة باقتراح عقدها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي خص بها الرئيس .

ونظراً لأن هذه هي آخر جلسة عامة في دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح تحت رئاسة بلغاريا ، فإني أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع الوفود الحاضرة في هذه القاعة للتعاون والدعم القيّم الذي تفضلوا بتقديمه إلينا لدى اضطلاعنا بالواجبات المنوطة بالرئاسة . وقد كان للبداية الممتازة للمؤتمر تحت القيادة الماهرة للسفير أموريم ممثل البرازيل الفضل في تيسير مهمتنا بشكل كبير .

ويسرني أن أنوه بأن مؤتمر نزع السلاح استطاع أن ينتهي من صياغة واعتماد تقريرين خاصين يمثلان الآراء الجماعية للدول الأعضاء حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، وحول الوضع بالنسبة للاستعراض الجاري لجدول أعمال المؤتمر وتكوينه وطرق عمله . ويمكننا أن نشعر بالرضا إزاء الحقيقة المتمثلة في أن المؤتمر أنجز هذه

المهمة العاجلة بروح من التعاون والتفاهم المتبادل . وقد جعل ذلك بالامكان أن نحيل هذين التقريرين الهامين في الوقت المحدد إلى الدورة المستأنفة للجنة الاولى .

وأود أن أشكر المنسّقين على ما بذلوه من جهود وما قدموه من إسهام كبير في عمل المؤتمر .

ولا يفوتني أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لامين عام المؤتمر والممثل الشخصي للامين العام السفير بيراماتيغي ، الذي أدت مساعدته وصداقته إلى تيسير مهمتنا وتمكيننا من الوفاء بواجباتنا . كما أعرب عن امتناني لجميع أعضاء الامانة وكذلك للمترجمين الشفويين والتحريريين وللقائمين على خدمة الوثائق والمؤتمرات ، الذين أسهموا بكفاءتهم وتفانيهم في زيادة فعالية عملنا .

وختاماً ، أود أن أتقدم إلى الرئيس القادم السفير شانون ممثل كندا بأطيب تمنيات وفد بلدي بالنجاح في الاضطلاع بولايته . ونحن على ثقة بأن المؤتمر سيتمكن بفضل قيادته القديرة من الاضطلاع بأعماله بكفاءة بالغة .

وكما هو متوخّى في الجدول الزمني لهذا الاسبوع فإن المؤتمر سيعقد مشاورة غير رسمية مفتوحة العضوية برئاسة السفير كمال ممثل باكستان في هذه القاعة فور الانتهاء من هذه الجلسة العامة وستدور المشاورة حول تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته .

وبهذا ينتهي عملنا اليوم . وأعتزم الآن أن أرفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٨ آذار/مارس في الساعة العاشرة صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥